

# مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تحيل بها موجز الرئيس للحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمعقودة في مينسك يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح وتشرف بأن تحيل إليها موجز الرئيس للحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمعقودة في مينسك يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وستكون البعثة الدائمة ممتنة إذا أمكن توزيع الموجز المذكور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح على الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر.

وتعتنم البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس هذه الفرصة لتجدد الإعراب لأمانة مؤتمر نزع السلاح عن أسنى آيات تقديرها.



## موجز الرئيس لنتائج الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

(مينسك، ٣ و ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٩)

- ١- نظمت الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وزارة خارجية جمهورية بيلاروس بالتعاون مع اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وفريق خبراءها، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.
- ٢- وفي الجلسة الافتتاحية، جرى التشديد على أهمية التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك تنسيق الأنشطة والتعاون الإقليمي في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وأبرز الدور الهام الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منبراً إقليمياً للتفاعل وتبادل التجارب وتقديم المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠.
- ٣- ويمثل القرار ١٥٤٠ أداة عالمية فعالة لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو يكمل الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار في إطار المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات المعنية.
- ٤- وعرض منسق فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ نتائج الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠، الذي أُجري في عام ٢٠١٦ وأسفر عن اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦).
- ٥- وأجرت الدول الأطراف مناقشة موضوعية للتوصيات غير الرسمية الخاصة بنتائج الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، والمعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في مينسك. ووافق المشاركون في الحلقة الدراسية على أن التوصيات المقترحة تبقى صالحة، وأن بعضها تُفد أو ما زال قيد التنفيذ.
- ٦- ونوقش التقدم المحرز في تنفيذ أحكام القرار ١٥٤٠، بسبل منها تطبيق خطط عمل وطنية طوعية أعدت بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وبتخاذ تدابير أخرى في مجال مراقبة الصادرات وصون الأمن النووي والكيميائي والبيولوجي.
- ٧- وقُدمت معلومات عن استعراضات الأنداد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في إطار ثلاثي أو سداسي. وجرى التشديد على فائدة هذه الأنشطة الرامية إلى تقاسم الخبرات العملية بهدف التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ على المستوى الإقليمي. واستُصوب اضطلاع المنظمات الدولية والإقليمية بدور أنشط في استعراضات الأنداد.
- ٨- وتحدث ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة عن دورهم في دعم تنفيذ القرار ١٥٤٠. وعرض ممثلو الإنترنت ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقسم دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية برامج المساعدة على بناء القدرات في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها.

- ٩ - ومن بين المسائل التي تستوجب مزيداً من الجهد والتنسيق، وُجِه الانتباه إلى ما يلي:
- (أ) تحديث التقارير الوطنية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في سياق الاستعراض الشامل المقبل لتنفيذ هذا القرار المزمع إجراؤه في عام ٢٠٢١؛
- (ب) الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠؛
- (ج) وضع نُهج مشتركة لإجراء فحوص في مجال تحديد السلع والخدمات الخاضعة للرقابة؛
- (د) موازنة قوائم الرقابة مع النُظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات؛
- (هـ) الصون الشامل للأمن النووي والكيميائي والبيولوجي؛
- (و) إشكالية مراقبة المستخدم النهائي والاستخدام النهائي للمنتجات الموردة؛
- (ز) تنظيم لقاءات تنسيقية بين هيئات إصدار التراخيص والهيئات الجمركية؛
- (ح) القيام، حسب الاقتضاء، بإشراك الأوساط الصناعية والعلمية والأكاديمية والخبراء من الدول الأطراف تيسيراً لتنفيذ القرار ١٥٤٠؛
- (ط) مواصلة ممارسة استعراضات الأنداد لتنفيذ القرار ١٥٤٠ في إطار إقليمي وإشراك بلدان أخرى من منطقة رابطة الدول المستقلة في هذه العملية، إن كان يهمها الأمر.